السمع والبصر عموم وخصوص من وجه فتزيد القدرة والارادة بتعلقهما
بالمعدوم الممكن وتزيد السمع والبصر بتعلقهما بالموجود الواجب كذات
مولانا جل وعز وصفاته ويشترك القسمان في تعلقهما بالموجود الممكن وانما
اقتصر في العقيدة على صفة السمع ولم يذكر معها الصفة الثامنة وهي ادراكه تعالى
الطعوم والروايح ونحوهما من الكيفيات التي تستدعي في حقنا بحسب العادة
اتصالا لاجل الخلاف الذي في هذه الصفة هل هي في حقه تعالى ترجع الى العلم ام هي
زايدة على العلم ويكون ادراكه تعالى لتلك الامور بادراك زايد على العلم من غير
اتصال بها ولا تكيف الذات العلية بما جرت العادة ان تتكيف به وانما عند
هذا الادراك من الذوات ذات الالام ونحوهما ويتعلق هذا الادراك على هذا القول في
حقه تعالى بكل موجود كسمعه جل وعز وبصره والذي اختاره بعض المحققين في
هذا الادراك الوقف لعدم ورود السمع به فلذا جلها وقع فيه من هذا الخلاف
تركنا عدها في صفات المعاني واقتصرنا على المجمع عليه وبالله تعالى التوفيق
ثم سبع صفات تسمى صفات معنوية وهي ملازمة للسبع الاولى انما
سميت هذه الصفات معنوية لان الاتصاف بها فرع الاتصاف بالسبع الاولى فان
اتصاف محل من المحال بكونه عالما او قادرا مثلا لا يصح الا اذا قام به العلم او القدرة
وقس على هذا فصارت السبع الاولى وهي صفات المعاني علة لهذه اي ملزومة لها
فلهذا نسبت هذه الى تلك فقيل فيها صفات معنوية ولهذا كانت هذه سبعا
مثل الاولى والياء في لفظة المعنوية ياء النسب نسبت الى المعنى والواو فيها بدل من
الالف التي في المعنى **وهي كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا
وبصيرا ومتكلما** لما كانت هذه الصفات المعنوية لازمة لصفات المعاني رتبها
على حسب ترتيب تلك فكونه تعالى قادرا لازم للصفة الاولى من صفات المعاني وهي

القدرة

قوله ثلاثة اقوال قيل وهو قول الجمهور
وعندنا قوم منهم التوقف

قوله الخلاصة

القدرة القايمة بذاته تعالى وكونه جل وعز مريدا لازم للارادة القايمة بذاته تعالى
وهكذا الى اخرها واعلم ان عد هذه السبع في الصفات هو على سبيل
الحقيقة ان قلنا بصفات الاحوال وهي صفات ثبوتية ليست بموجودة ولا معدومة فهي بينهما
تقوم بموجود فتكون هذه الصفات ثابتة قايمة بذاته تعالى واما ان قلنا بنفي
الاحوال وانه لا واسطة بين الوجود والعدم كما هو مذهب الاشعري فالثابت من
الصفات التي تقوم بالذات انما هو السبع الاولى التي هي صفات المعاني واما هذه فهي
عبارة عن قيام تلك بالذات لا ان لهذه ثبوتا في الخارج عن الذهن **ومما يستحيل
في حقه تعالى عشرون صفة وهي اضداد العشرين الاولى** مراده بالضد
هنا الضد اللغوي وهو كل مناف سواء كان وجوديا او عدميا فكانه يقول يستحيل في
حقه تعالى كل ما ينافي صفة من الصفات الاولى لان الصفات
الاولى قد تقرر وجوبها له تعالى عقلا وشرعا وقد عرفت ان حقيقة الواجب ما لا
يتصور في العقل عدمه فلزم ان لا يقبل جل وعز الاتصاف بما ينافي شيئا منها
ثم انواع المنافاة على ما تقرر في المنطق اربعة تنافي النقيضين وتنافي العدم
والملكة وتنافي الضدين وتنافي المتضايفين وكل نوع من هذه الانواع الاربعة لا
يمكن الاجتماع فيه من الطرفين اما النقيضان فهما ثبوت امر ونفيه كثبوت الحركة
ونفيها واما العدم والملكة فهما ثبوت امر ونفيه عما من شانه ان يتصف به
كالبصر والعمى مثلا فالبصر وجودي وهو الملكة والعمى نفيه عما من شانه ان يتصف
بالبصر ولهذا لا يقال في الحايط اعمى لانه ليس من شانه ان يتصف بالبصر عادة
وبهذا فارق هذا النوع النقيضين فان كلا منهما وان كان هو ثبوت امر ونفيه
لكن النفي في تقابل العدم والملكة مقيد بنفي الملكة عما من شانه ان يتصف بها
وفي النقيضين لا يتقيد بذلك واما الضدان فهما المعنيان الوجوديان الذان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)